

## تقرير الأمين العام عن الصومال

### أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٢ (٢٠١٣)، الذي طلب فيه المجلس إلى إطلاعه بانتظام على حالة تنفيذ الولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بما في ذلك الخطوات المتخذة لكفالة قيام بعثة متكاملة هيكلية على أرض الواقع بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وكذلك أن أقدم كل ٩٠ يوماً تقييماً للآثار السياسية والأمنية المترتبة على انتشار الأمم المتحدة بصورة أوسع نطاقاً في أنحاء الصومال. ويشمل التقرير التطورات الرئيسية التي وقعت في الصومال خلال الفترة من ١٦ آب/أغسطس إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

### ثانياً - التطورات الرئيسية

#### ألف - الحالة السياسية

٢ - تحرز الحكومة الاتحادية، بعد مرور عام واحد على تشكيلها، بعض التقدم نحو تنقيح الدستور وإجراء انتخابات وطنية بحلول عام ٢٠١٦ على الرغم من التحدي الهائل المتمثل في تحقيق توافق للآراء على الصعيد الوطني بشأن مستقبل الدولة الاتحادية.

٣ - ففي الفترة الممتدة من ٢ إلى ٦ أيلول/سبتمبر، عقد حسن شيخ محمود رئيس جمهورية الصومال مؤتمراً وطنياً بعنوان "رؤية عام ٢٠١٦"، جمع بين البرلمانين، والسلطات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، وأعضاء الشتات الصومالي. وقدم المشاركون في المؤتمر توصيات محددة بشأن العملية السياسية وسبل المضي قدماً في مجالات تطوير الدستور؛ والنظام الاتحادي؛ والحوكمة الرشيدة؛ والانتخابات؛ والتوعية والمصالحة والعدالة الانتقالية.



٤ - وتوصلت حكومة الصومال الاتحادية، في ٢٨ آب/أغسطس في أديس أبابا، إلى اتفاق طال انتظاره مع أحمد مادوبي، على إنشاء الإدارة المؤقتة في جوبا. وقام بتيسير هذا الاتفاق تيدروس أ. غبريسوس وزير خارجية إثيوبيا، بوصفه رئيسا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على المستوى الوزاري. وتشمل إدارة جوبا المؤقتة جيدو، وجوبا السفلى، وجوبا الوسطى. وأنشئت الإدارة لمدة سنتين، ويُتوقع أن تؤدي إلى تشكيل دولة اتحادية دائمة. وجرى رسمياً تعيين أحمد مادوبي "قائداً مؤقتاً"، بموجب الاتفاق. وتم الاتفاق على مواصلة الإدارة المؤقتة الاضطلاع بمراقبة ميناء كيسمايو لمدة الأشهر الستة الأولى قبل نقل هذه المهمة إلى الحكومة الاتحادية.

٥ - وفي يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، قام رئيس جمهورية الصومال بزيارة كيسمايو للمرة الأولى منذ تولي منصبه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وأعقب تلك الزيارة عقد مؤتمر مصالحة في مقديشو في الفترة من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بين ممثلين عن الحكومة الاتحادية والإدارة المؤقتة في جوبا شارك فيه أيضاً قادة ميليشيات معارضة للإدارة المؤقتة. واتفقت الأطراف على وقف الأعمال العدائية، والعمل من أجل إعادة إدماج الميليشيات، والتعاون على محاربة حركة الشباب. ولم تكن هناك أحكام تنص على ترتيبات تقاسم السلطة في الإدارة المؤقتة، وهو الأمر الذي طالبت به المعارضة في البداية. ومن المقرر إجراء مؤتمر المصالحة المقبل في كيسمايو.

٦ - وفي ٣١ آب/أغسطس، في بلدة بيدوا (باي)، أصدر مجلس الشيوخ التقليديين من عشيرتي ديجيل وميريفلي بيانا وصفوا فيه اتفاق أديس أبابا بأنه غير دستوري، وادعوا بأنه لم يأخذ في الاعتبار تطلعات مجتمعهم المحلي. وعكس البيان تصورا سائدا على نطاق واسع بين السكان من عشيرتي ديجيل وميريفلي بأنهم لم يمثلوا تمثيلاً مناسباً في المفاوضات في أديس أبابا. وأعقب ذلك مؤتمر لمدة أربعة أيام في بيدوا، نظمه المجلس، بدأ في ١٨ أيلول/سبتمبر، وشارك فيه محمد شيخ عثمان جوارى رئيس البرلمان الاتحادي، وأعضاء من البرلمان، ورؤساء العشائر والزعماء الدينيين، وسلطات المناطق والمقاطعات، والمجتمع المدني، وأفراد من الشتات الصومالي. وفي البيان الختامي، أكد المشاركون في المؤتمر من جديد رفض المجلس لاتفاق أديس أبابا، ودعوا بدلاً من ذلك إلى عقد مؤتمر لإنشاء دولة اتحادية مكونة من ست مناطق تشمل المناطق الست الجنوبية للصومال، بما في ذلك جوبا السفلى وجوبا الوسطى وجيدو. وفي الأسابيع التالية، أجرى المجلس اتصالات ترمي إلى الحصول على دعم زعماء العشائر الأخرى في المناطق الست.

٧ - وفي سياق منفصل، استمرت التوترات بين الحكومة الاتحادية وسلطات بونتلاندا منذ اتخاذ هذه الأخيرة قراراً بتعليق جميع أشكال التعاون والعلاقات في آب/أغسطس. وبالإضافة إلى اتهام السلطات الاتحادية بالتلاعب بالدستور المؤقت وتوزيع المعونة الدولية على نحو غير منصف، قامت إدارة بونتلاندا مراراً وتكراراً باتهامها بعدم الالتزام بالنظام الاتحادي ونظام الحكم اللامركزي.

٨ - وفي غضون ذلك، جرى تسريع وتيرة الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية غير المباشرة المقبلة في بونتلاندا، المقرر عقدها في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وقد أعلن عدد من المرشحين عزمهم على خوض غمار الانتخابات. وشرع شيوخ العشائر في عملية اختيار ٦٦ عضواً في برلمان بونتلاندا سينتخبون بدورهم رئيساً ونائباً للرئيس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٩ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، اعتمد وزراء حكومة "صوماليلاند" ميزانية عام ٢٠١٤ البالغ قدرها ٢١٢ مليون دولار. وجرى تخصيص أكثر من ٥١ في المائة من الميزانية لأنشطة القطاع الأمني. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، توصلت الأحزاب الرسمية الثلاثة في "صوماليلاند"، ولجنتها الانتخابية "الوطنية" والحكومة إلى اتفاق لإكمال تسجيل المدنيين والناخبين قبل الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥.

## باء - الحالة الأمنية

١٠ - ظلت الحالة الأمنية في مقديشو خلال الفترة المشمولة بالتقرير غير مستقرة نسبياً. إذ واصلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية الصومالية إحباط هجمات حركة الشباب اليومية تقريباً في مقديشو وخارجها. وفي حادث كبير وقع في ٣ أيلول/سبتمبر، أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن هجوم على قافلة تابعة للحكومة الاتحادية كانت تنقل أفراد أمن في ما يتعلق بزيارة رئيس جمهورية الصومال إلى مدينة مرفأ مركا في الجنوب.

١١ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، وقعت سلسلة من التفجيرات المنسقة في جميع مقاطعات مقديشو، وفي ٧ أيلول/سبتمبر، وقع هجوم تفجيري انتحاري ضد مطعم مشهور (فيلا الصومال) في ٧ أيلول/سبتمبر، مما أدى إلى مقتل ١٥ شخصاً وإصابة أكثر من ٢٠ آخرين بجراح. واستمرت أيضاً الهجمات الصغيرة النطاق والاعتداءات المستهدفة. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، انفجرت قبلتان في فندق مكة المكرمة في مقديشو، مما أسفر عن مقتل ٤ أشخاص على الأقل وجرح أكثر من عشرة آخرين، منهم نائب في البرلمان. وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الهجوم.

١٢ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أظهر الهجوم الذي شنته حركة الشباب على المركز التجاري ويستغيت في نيروبي، أن الحركة تشكل على نحو متزايد تهديدا إقليميا ودوليا. وهناك دلائل تشير إلى أن هدف حركة الشباب، تحت قيادة أحمد غودان، ربما تحول عن الصومال وسياستها الداخلية واقترب من الأيديولوجية والبرنامج العالميين لتنظيم القاعدة.

١٣ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، شنت القوات التابعة للولايات المتحدة غارة على فيلا يسكنها أعضاء في حركة الشباب في براوة، ذكرت التقارير أنها لم تسفر عن إلقاء القبض على القائد المستهدف أو قتله. وفي بيان صحفي صادر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال استئنافها للعمليات الهجومية ضد حركة الشباب في جوبا الوسطى وجوبا السفلى، وكذلك في باي. وشنت البعثة (قوات الدفاع الكينية)، في اليوم نفسه، هجوما جويا كبيرا على مخيم تدريب لحركة الشباب في دينصور، (باكول)، أُفيدَ بأنه أسفر عن تدمير أربع مركبات تقنية ومخزن للأسلحة.

١٤ - وما فتئ أعضاء جهاز القضاء والحكومة في الصومال يستشهدون مرارا وتكرارا بانعدام الأمن باعتباره من العوامل التي تحول دون تنفيذ مهامهم، بما في ذلك النظر في القضايا في إطار نظام المحاكم المدنية. ونتيجة لذلك، تواصل المحاكم العسكرية البت في القضايا المتعلقة بحركة الشباب.

١٥ - ولوحظت أيضا زيادة في الأنشطة الإجرامية خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك إقامة نقاط تفتيش غير قانونية، وأعمال السطو، وابتزاز سائقي ومالكي مركبات النقل العام. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغ أيضا عن وقوع انتهاكات يقوم بها عناصر غير منضبطين من قوات الأمن الوطنية الصومالية ضد المدنيين في ضواحي مقديشو وكيسمايو بصورة رئيسية.

١٦ - وظلت الحالة في كيسمايو متقلبة. ففي ١٢ أيلول/سبتمبر، نجح أحمد مادوبي من محاولة اغتيال باستخدام مركبة محملة بالمتفجرات صدمت قافلته، مما أسفر عن سقوط أكثر من ٣٠ ضحية، منهم ٢٠ مدنيا؛ ونتج معظم الخسائر عن قيام حراسه بإطلاق النار بعد هذه المحاولة. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، أُبلغ عن وقوع اشتباكات في كيسمايو بين أنصار مادوبي وأنصار بري هيرالي، وهو منافس محلي من فخذ عشيرة أخرى. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وقع اشتباك بين مقاتلي حركة الشباب وجماعة مقاتلي "راس كامبوني" التابعة للسيد مادوبي بالقرب من مطار كيسمايو. واندلع القتال في أعقاب هجوم شنته حركة الشباب على قاعدة لراس كامبوني والقوات المسلحة الكينية وبعثة الاتحاد الأفريقي في المطار. وقيل إنه قُتل على الأقل أربعة من مقاتلي حركة الشباب.

١٧ - وأبلغ بانتظام عن وقوع اشتباكات بين حركة الشباب وقوات الأمن وبعثة الاتحاد الأفريقي، وجماعات أخرى موالية للحكومة في باكول، باي، وجيدو. ونجحت حركة الشباب أيضا في باكول في أن تنتزع السيطرة مؤقتا على مدينة كوراكجوم، شرق سيل بردي، من قوات الأمن الوطني الصومالية مرتين في أواخر آب/أغسطس. وأبلغ عن وقوع عدد أقل من الحوادث في جلجادود وهيران. واستعادت قوات البعثة والحكومة الاتحادية بلدي مهادي وبيا عدي، في شمال جوهر، في منطقة شيبلي الوسطى يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر. وظلت منطقة شيبلي السفلى غير مستقرة، ولا تزال تمثل المحور الرئيسي لأنشطة حركة الشباب، إذ يجري الإبلاغ على نحو شبه يومي عن هجمات للعصابات والإرهابيين، ولا سيما في مقاطعتي أفغوي ومركا.

١٨ - وشهدت بونتلاند مستوى منخفضا نسبيا ولكن متقطعا من أنشطة حركة الشباب، بما في ذلك وقوع اشتباكات مع قوات أمن بونتلاند في منطقة غالالا الجبلية واكتشاف جهاز متفجر قرب إقامة عبد الرحمن محمد فارول في غاروي، في ٢٣ آب/أغسطس. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، زُعم أن متمردين تابعين لحركة الشباب شنوا هجمات منسقة على المكتب المحلي الرئيسي لحكومة بونتلاند، ومركز الشرطة في بيو كولولي والسجن المركزي في بوساسو. وقُتل اثنان من موظفي السجن وأصيب آخرون بجروح في الحادث. وتواجه المنطقة زيادة في الشواغل الأمنية في البلدات الرئيسية بما في ذلك غاروي وبوساسو وغالكايو قبل إجراء العملية المقبلة المتعلقة بالاختيار والانتخاب غير المباشر. ولا تزال الأنشطة الإجرامية، ولا سيما ما يتعلق منها بالتزاعا العشائرية والقرصنة والأعمال التجارية، تشكل أكبر تهديد في بونتلاند وغالمودوغ.

١٩ - وظلت "صوماليلاند" مستقرة نسبيا على الرغم من التوتر المستمر بشأن مناطق سول وسناج وكين المتنازع عليها، والاشتباكات الدورية بين قوات "صوماليلاند" و "دولة خاتومو" المعلنة ذاتياً. وفي أواخر آب/أغسطس، أدت الزيارة التي قام بها نائب رئيس بونتلاند إلى تال، (سول)، إلى إعادة إشعال التوترات بين العشائر المحلية، التي شهدت تصعيدا أدى إلى حدوث اشتباكين بين الميليشيات الموالية لخاتومو وقوات "صوماليلاند" في غامبده، (سول)، في ١٣ و ١٥ أيلول/سبتمبر. وجرى الإبلاغ أيضا عن حلقات من الاضطرابات المدنية، التي تحول بعضها إلى أعمال عنف، في منطقة سناج في الفترة ما بين منتصف وأواخر أيلول/سبتمبر، في أعقاب حظر سلطات "صوماليلاند" للعملة المحلية القديمة بسبب استمرار المزاعم بتداول عملة صومالية مزيفة في "صوماليلاند".

### ثالثاً - الدعم المقدم من الأمم المتحدة لتوطيد السلام

٢٠ - قام ممثلون عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بمشاركة الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء، ببعثة مشتركة إلى الصومال في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لوضع معايير لنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة وتقييم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي، والنظر في اتخاذ تدابير ترمي إلى ضمان أمن موظفي الأمم المتحدة في الصومال. وقد أيد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي النتائج التي توصلت إليها البعثة والتي ترد في الرسالة المؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2013/606) في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وأيدها مجلس الأمن في قراره ٢١٢٤ (٢٠١٣) المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

### ألف - المساعي الحميدة والدعم السياسي

٢١ - خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ نيكولاس كاي ممثلي الخاص للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، سلسلة من جهود الوساطة والمساعي الحميدة للمساعدة على تعزيز المصالحة. إذ واصل العمل عن كثب مع رئيس الجمهورية، والحكومة الاتحادية، والشركاء الآخرين، في جهودهم المكثفة الرامية إلى التواصل مع المناطق الصومالية والتحاور معها، فضلاً عن الاستفادة من الزخم المتنامي المتعلق بإنشاء إدارات إقليمية جديدة. وفي هذا الصدد، عمل ممثلي الخاص على إشراك الحكومة الاتحادية، والزعماء المحليين داخل الصومال، والشركاء الدوليين، بمن فيهم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في تقديم الدعم الدبلوماسي والسياسي.

٢٢ - وعلى خلفية توتر العلاقات بين الحكومة الاتحادية وبونتلاند، قام ممثلي الخاص بزيارة مدتها يومان إلى غاروي عاصمة المنطقة، يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى خلالها مشاورات مع قيادة بونتلاند، ورئيس برلمانها، والشيوخ التقليديين، وممثلين آخرين عن المجتمع المدني. وحث إدارة بونتلاند على كفالة أن تكون العملية المؤدية إلى إجراء الاختيار والانتخاب غير المباشر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ شفافة ومقبولة من الجميع. وحث أيضاً الشيوخ على كفالة اختيار عدد كبير من النواب في البرلمان.

٢٣ - وواصل ممثلي الخاص على وجه الخصوص التعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين. إذ زار أديس أبابا (في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ آب/أغسطس)، ونيروبي (يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر)، وروما (١٠ أيلول/سبتمبر)، ودي (١١ أيلول/سبتمبر)، وبروكسل

(١٦ أيلول/سبتمبر) للتشاور والتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، وكذلك لالتماس الدعم المستمر من الجهات المانحة من أجل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. واجتمع أيضا بأفراد من جاليتي الشتات الصومالي في لندن في ١٤ أيلول/سبتمبر، ومينيابوليس، الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٧ أيلول/سبتمبر لإجراء مشاورات معها والسعي إلى الحصول على دعمها لبناء السلام وإعادة الإعمار في الصومال.

٢٤ - وكانت الزيارة التي قام بها يان إلياسون، نائب الأمين العام إلى مقديشو يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر دليلا آخر على تصميم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على دعم الصومال من أجل تحقيق سلام مستدام. وقد انتهز زيارته أيضا ليؤكد من جديد التزام الأمم المتحدة القوي بمواصلة العمل عن كثب مع الحكومة الاتحادية، من خلال استراتيجية متكاملة تجمع بين المشاركة السياسية وتقديم الدعم لبناء السلام وبناء الدولة، مع الإصرار أيضا على ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الفئات الأكثر ضعفا في الصومال.

## باء - تقديم الدعم لبناء السلام وبناء الدولة

### إنشاء نظام تحادي ومراجعة الدستور

٢٥ - يتمثل الهدف الأول لبناء السلام وبناء الدولة، في "الاتفاق الصومالي" الذي أقر في بروكسل في ١٦ أيلول/سبتمبر، في "الممارسة السياسية الشاملة للجميع"، وخاصة منها (أ) إجراء حوار سياسي شامل للجميع من أجل تكوين الدولة وتحقيق المصالحة؛ (ب) مراجعة الدستور؛ (ج) إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٦. وللتأكد من أن دعم الأمم المتحدة يقدم بطريقة موحدة في جميع جوانب هذه الأولويات، أنشأت الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ فريق الدعم الدستوري المتكامل، الذي تجتمع في إطاره كل كيانات الأمم المتحدة المشاركة في دعم عملية صياغة الدستور، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

٢٦ - ومن أجل دعم تكوين الدولة والمصالحة، قدمت البعثة دعما تقنيا ولوجستيا لتنظيم مؤتمر "رؤية عام ٢٠١٦" (انظر الفقرة ٣). وتقدم الأمم المتحدة أيضا دعما لتنفيذ اتفاق أديس أبابا، بما في ذلك مؤتمر المصالحة المعقود في جوبا (انظر الفقرة ٤). وبناء على طلب الحكومة الاتحادية، قام ممثلي الخاص بإسداء المشورة مباشرة إلى السلطات الاتحادية بشأن خيارات دعم تكوين الدولة، ويعمل فريق الدعم الدستوري المتكامل حاليا على إعداد سلسلة من الإحاطات الإعلامية المخصصة لكبار المسؤولين الحكوميين حول النظام الاتحادي، والنظام الاتحادي المالي، وتقاسم الثروة.

٢٧ - وفي ما يتعلق بمراجعة الدستور، واصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم إلى البرلمان الاتحادي، ولا سيما إلى لجنة الإشراف على الدستور. وقد قام البرلمان الاتحادي، ولجنته المعنية بمراجعة وتنفيذ الدستور بوجه خاص، بوضع خطط لدعم أمانة اللجنة والبدء في إعداد حملة للإعلام والتثقيف المدني في جميع أنحاء البلد. وتقوم البعثة بتيسير عملية وضع إطار للتنسيق بين الجهات المانحة المهتمة بالمجال الدستوري من أجل دعم الجهود التكميلية الرامية إلى إصلاح الدستور في الصومال.

٢٨ - وبناء على طلب كل من رئيس البرلمان الاتحادي ورئيس الوزراء، أوفدت الأمم المتحدة بعثة لتقييم الاحتياجات المتعلقة بالانتخابات، في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وأجرت البعثة تقييماً للإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم العملية الانتخابية المقبلة بغية تقديم توصيات بشأن الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة.

### الممارسة السياسية الديمقراطية والحكم الديمقراطي

٢٩ - في ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس، يسرت الأمم المتحدة حلقة عمل بشأن تنمية قدرات القطاع العام في الصومال، أدارتها الحكومة الاتحادية. وقام مسؤولون حكوميون بتقديم إحاطة للمشاركين عن الخبرة التي اكتسبوها من خلال تدخلات سابقة في مجال تنمية القدرات، وعن الأهداف التي تحققت والتقدم المحرز في شروط تحسين إدارة الخدمة المدنية. واتفق المشاركون على ضرورة إدراج تنمية القدرات المتعلقة بمهام إدارة القطاع العام، إلى جانب تنمية قدرات معينة على صعيد القطاعات. وينبغي أن ينفذ هذا النهج وفقاً لمجموعة من المبادئ الواضحة، وأن يكون متسقاً مع خطة الانتعاش الاقتصادي التي وضعتها الحكومة. وبناء على ذلك، تم تحديد تنمية القدرات في جميع مستويات الحكومة بوصفها موضوعاً "شاملاً" في "الاتفاق الصومالي"، كما تم تحديد مجموعة من المبادئ الهامة. وما فتئت الأمم المتحدة تنسق جهود تنفيذ مبادرات بناء القدرات، بما في ذلك من خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في نيروبي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر.

### قطاع الأمن وسيادة القانون

٣٠ - تتمثل الأولويات الأربع في إطار الهدف الثاني وهو بناء السلام وبناء الدولة للاتفاق الصومالي "الأمن" في ما يلي: بناء قدرات المؤسسات الأمنية؛ وإدماج قوات الأمن؛ وتنفيذ برنامج وطني للمقاتلين السابقين والشباب المعرضين للخطر؛ والأمن البحري. وستشكل هذه الأولويات أساساً للدعم المقدم من المجتمع الدولي خلال السنوات الثلاث المقبلة. وتعتبر المشاركة النشطة للهيئة التنفيذية والبرلمان والمجتمع المدني في تحديد هذه الأولويات علامة

مشجعة بشأن تنفيذها بصورة فعالة. وفي ٢٧ آب/أغسطس، أعلن رئيس جمهورية الصومال عن إنشاء مجلس الأمن الوطني. وتشمل الأولويات التي حددها المجلس كفالة دفع رواتب الجيش الوطني الصومالي في وقتها، ووضع السياسة العامة لتنظيم وتفتيش شركات الأمن الخاصة.

#### الدفاع

٣١ - قدمت البعثة الدعم إلى الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لبدء تنفيذ القرار ٢١٤٢ (٢٠١٣)، وتم إنشاء فريقين عاملين معنيين بالمفهوم المشترك للعمليات وطرائق تمويل الدعم المقدم إلى الجيش الوطني الصومالي في العمليات غير الفتاكة.

٣٢ - وتم إنشاء فريق عامل معني باللوجستيات لوضع مفهوم منظومة لوجستية للقوات الصومالية. وقد أبرزت البعثة للجهات المانحة مشاكل دفع رواتب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، التي تتطلب أيضا رفع مستوى التنسيق من جانب الحكومة الاتحادية. ويجري الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق اقتناء نظم مشتركة لإدارة الموارد البشرية لكي يستخدمها الجيش والشرطة والمؤسسات الإصلاحية.

#### المقاتلون المنفصلون عن الجماعات المسلحة

٣٣ - تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ البرنامج الوطني للمقاتلين المنفصلين عن الجماعات المسلحة والشباب المعرضين للخطر. وبعد مفاوضات مكثفة، اتفقت البعثة مع إدارة مركز سيريندي لتأهيل الشباب على أن تتم مواءمة المركز (وفرعه الجديد التي أنشئ في بيليدوين) مع البرنامج الوطني من خلال مرحلة تدريبية مدتها ثلاثة أشهر. كما تتواصل الجهود الرامية إلى إنشاء مركز انتقالي في بايدوا وكسمايو بقيادة الأمانة الوطنية لترع السلاح والتسريح والإدماج.

٣٤ - وانتهت البعثة والبرنامج الإنمائي من استعراضهما المشترك للإطار المعياري للبرنامج الوطني في ٢٩ أيلول/سبتمبر. وسلط الاستعراض الضوء على المخاطر الكامنة التي تواجه الأمم المتحدة في دعم البرنامج. ويجب أن تشمل هذه البرامج آليات ملائمة لرصد حقوق الإنسان وما يتصل بها من تدابير التخفيف من حدة المخاطر، بما في ذلك إجراء تقييم لمخاطر سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وتتمثل أهم التوصيات المقدمة إلى الحكومة الاتحادية في الإعلان فورا عن وقف شامل لفرض عقوبة الإعدام في جميع أنحاء الصومال من جانب أي محكمة، مدنية كانت أو عسكرية؛ وكفالة عدم إصدار أي عفو شامل؛ والتقييد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان عند التعامل مع المقاتلين المنفصلين عن الجماعات المسلحة.

## الشرطة

٣٥ - قام الفريق العامل المعني بالشرطة وفرق العمل التابعة له، والتي تقودها قوة الشرطة الصومالية وتدعمها البعثة والبرنامج الإنمائي والجهات المانحة، بتيسير تعزيز تنسيق الدعم الدولي المقدم إلى الشرطة. ويشمل هذا الجهد إنشاء وإدارة صندوق سيادة القانون بمبلغ ١١ مليون دولار على النحو المنصوص عليه في الاتفاق الصومالي. كما ساعدت فرق العمل المعنية بالتدريب والموارد البشرية والهياكل الأساسية والمعدات على تحديد الاحتياجات التشغيلية العاجلة والثغرات الحرجة في القدرات. وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، نسقت البعثة حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام في نيروبي، تهدف إلى دفع عجلة إصلاح قطاع الشرطة، يسرها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بمشاركة قوة الشرطة الصومالية، والبعثة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وممثلي الولايات المتحدة. وقامت البعثة أيضا بتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشرطة، بما في ذلك تسليمها ما يزيد عن ١٠٠٠ من مجموعات معدات الحماية الشخصية والمعدات الحاسوبية التي قدمتها حكومة اليابان. ومن المتوقع أن يساعد نشر فرادى الشرطة التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الآونة الأخيرة في المناطق المسترجعة الأخرى بما في ذلك بايدوا وبيليدوين، والدعم الذي تعهدت به حكومة تركيا، المتمثل في إتاحة الفرصة لـ ٥٠٠ مجند صومالي للالتحاق بدورة تدريبية في تركيا مدتها عام واحد على زيادة عدد أفراد الشرطة المدربين.

## العدالة والإصلاحات

٣٦ - واصلت البعثة وشركاء فريق الأمم المتحدة القطري (ولا سيما البرنامج الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)) مساعدة السلطات الوطنية في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح العدالة (٢٠١٣-٢٠١٥) وفقا للترتيب المتعلق بمركز التنسيق العالمي. وقدمت الأمم المتحدة الدعم للتعاون بين رئيس هيئة القضاء ووزير العدل، الذي أسفر عن الاتفاق على إعادة إطلاق آلية لتنسيق العدالة والإصلاحات بقيادة صومالية، وهي اللجنة التوجيهية المعنية بالعدالة والإصلاحات.

٣٧ - ومن أجل دعم وضع البرنامج الجديد المتعدد السنوات المتعلق بسيادة القانون في صيغته النهائية، تم إيفاد بعثة تتألف من أعضاء مكتب منع الأزمات والتعافي منها التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام في الفترة من ١٣ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر لوضع "خطة وحيدة لبسط سيادة القانون" تتضمن جميع مساهمات الجهات المانحة.

٣٨ - وبغية تعزيز إجراءات استقبال السجناء وتسجيلهم، قامت البعثة بصياغة استمارات التسجيل وناقشتها مع مديري السجون في مقديشو وغاروي، ومع نائب المدعي العام، الذين رحبوا بهذه المبادرة. وتم في مقديشو، في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تنفيذ برنامج لتدريب موظفي السجون، اشترك في دعمه كل من البعثة، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والبرنامج الإنمائي بهدف تحسين مهارات هؤلاء الموظفين لكي تتماشى مع المعايير الدولية، وخاصة فيما يتعلق بمعاملة المحتجزين.

٣٩ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم الخدمات اللوجستية وخدمات المشتريات إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في الدورات التدريبية التي نظمت في أكاديمية تدريب موظفي السجون في غاروي وهرجيسة لتيسير الجهود التي يبذلها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تعزيز قدرات الموظفين وإدارة السجون. وفي هرجيسة، يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتشييد مجمع جديد لوزارة العدل.

#### الأمن البحري

٤٠ - أدى وضع الاستراتيجية الصومالية للموارد البحرية والأمن البحري في ١١ أيلول/سبتمبر إلى توفير إطار لزيادة فرص النمو الاقتصادي والاستقرار في المنطقة. وهناك بوادر مشجعة على أن الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة قد أدت إلى انخفاض ملحوظ في هجمات القراصنة. بيد أن حالة الحكم والحالة الأمنية في الصومال لم تتحسن بما فيه الكفاية لكي يكون لها أثر رادع. وينبغي الاضطلاع بجهود تهدف إلى إنشاء قدرات فعالة لإنفاذ القانون في البحر والبر على حد سواء، وأن يتواصل إيجاد فرص اقتصادية ملائمة وتعزيزها. وتدعم الأمم المتحدة هذه الجهود، بسبل من بينها مواصلة تقديم المساعدة إلى العملية السياسية وأنشطة بناء الدولة. وتقوم الأمم المتحدة برصد وتتبع مصير البحارة المأخوذين كرهائن من جانب القراصنة الصوماليين، وتتقدم المساعدة الإنسانية حيثما أمكن، وبإعادة المتروكين على البر في الصومال إلى أوطانهم، على النحو المبين في تقرير المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر عن الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال (S/2013/623). وفي ١١ أيلول/سبتمبر، شارك ممثلي الخاص أيضا في المؤتمر الثالث الرفيع المستوى المعني بمكافحة القرصنة.

#### الإجراءات المتعلقة بالألغام

٤١ - واصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام عملها مع السلطة الصومالية لإدارة المتفجرات، من أجل التصدي للتلوث بالمتفجرات في جميع أنحاء الصومال، بما يتماشى

مع المعايير الدولية. وواصلت أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة لقوة الشرطة الصومالية، والتي تولت تدريبها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، عملياتها المنتظمة في مقديشو وبايدوا وبلدوين، بالاستجابة لـ ٢١ جهازاً متفجراً مرتجلاً تأكد وجودها وقامت بإزالة ٥١٥ قطعة من الذخائر غير المتفجرة. واستمر فريق أمن الموانئ التابع لقوة الشرطة الصومالية الذي تولت تدريبه دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في إجراء مسح تحت سطح الماء للتأكد من خلو الميناء البحري من الأجهزة المتفجرة. وواصلت الدائرة اضطلاعها بأنشطة إزالة الألغام في المناطق الحضرية من بيليدوين بإزالة ١١٠ قطع من الذخائر غير المتفجرة وتقديم توعية إلى ١٣ ٧٦٥ شخصاً بالمخاطر التي تشكلها هذه الذخائر. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الدائرة بنشر أربعة فرق للتوعية بأخطار الألغام في نقاط العبور الرئيسية في ديف، ودوبلي، وولدينا، من أجل كفالة أن يكون العائدون على علم بالتهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتصلت الفرق بنحو ٢٣ ٠٠٠ شخص يحاولون العودة إلى الصومال.

٤٢ - وقامت أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بصورة مأمونة بتدمير ٢٥٣ قطعة من الذخائر غير المتفجرة و ١٩ قطعة من الأجهزة المتفجرة المرتجلة في جميع القطاعات الأربعة.

## جيم - حقوق الإنسان والحماية

٤٣ - اعتمدت الحكومة الاتحادية خريطة طريق لحقوق الإنسان للصومال لما بعد الفترة الانتقالية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، وذلك خلال جلسة خاصة لمجلس الوزراء في ٢٧ آب/أغسطس. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، اشترك ممثلي الخاص، ومحمد صالح النظيف ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالصومال، وعبدی فرح شردون رئيس الوزراء، وشمس الباري الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، وممثلو أربع منظمات غير حكومية محلية، في الحوار التفاعلي رفيع المستوى القائم بذاته بشأن الصومال، الذي أجري في مجلس حقوق الإنسان في جنيف، بهدف مناقشة تنفيذ خريطة الطريق في المقام الأول.

٤٤ - وتواصل الأمم المتحدة العمل على تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في الصومال. وفي هذا الصدد، تم الاتفاق في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، على استراتيجية مشتركة بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتم إنشاء فريق عامل مشترك. وتم الشروع في إجراء استعراض مكثبي للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى قوات الأمن الوطنية الصومالية.

٤٥ - وفي أعقاب محاولة اغتيال أحمد مادوبي في كيسمايو في ١٢ أيلول/سبتمبر، فقد أُبلغ عن فقد ما لا يقل عن ٢٠ رجلاً. وتلقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تقارير تفيد بأن ميليشيات ”رأس كامبوني“ تنفذ عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، وضالعة في حالات اختفاء قسري وإساءة معاملة المدنيين الذين ليسوا من أصل أوغاديني في كيسمايو.

٤٦ - واستمرت عمليات الإخلاء القسري للنازحين في مقديشو على الرغم من جهود الدعوة المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة لكفالة تنظيم عمليات الإخلاء. وجرى نقل الأشخاص الذين تم إخلالهم إلى مستوطنات أخرى دون تخطيط مسبق، مما أدى إلى زيادة إمكانية تعرضهم للمزيد من انتهاكات حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك العنف الجنسي. وتم نقل معظم الأسر التي جرى إخلالها إلى المنطقة K7-K13 الواقعة على طول طريق أفغوي، بينما عاد القليل منهم إلى مناطقهم الأصلية. وفي أيلول/سبتمبر، جرى إخلاء ما لا يقل عن ٣٠٠ أسرة من النازحين من المستوطنات في مقديشو. بيد أن هذا التقدير يمثل انخفاضاً عاماً منذ آب/أغسطس عندما أُجبر ما يقدر بـ ٨٠٠ ٥ أسرة معيشية من النازحين على مغادرة أماكن الإيواء المؤقتة التي تعيش فيها في المستوطنات الرسمية وغير الرسمية في مقديشو. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، قامت الشرطة الصومالية بإخلاء أطفال أيتام ونساء يُعلن أسرهن المعيشية بمفردهن وأشخاص ذوي إعاقة، بما في ذلك أشخاص مكفوفون، بالإضافة إلى ما يقدر بـ ٢٠٠٠ فرد من أفراد المجتمع المضيف، من مستوطنة ”ماجو“ في مقديشو.

٤٧ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، منعت الحكومة الاتحادية الصومالية الإخلاء غير القانوني لـ ٣٥ أسرة من الأسر الأخرى التي تضم من بينها مكفوفين، وواصلت الأمم المتحدة عملها مع الحكومة الاتحادية لتهيئة مكان لانتقال النازحين في مقديشو، فضلاً عن وضع واعتماد قواعد ملزمة بشأن عملية الإخلاء وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. إلا أن الإجراء الاستباقي الذي قام به مديرو المخيمات الذين يعرفون باسم ”حراس البوابات“ بنقل الأشخاص من المستوطنات وتقليص الأنشطة الإنسانية في أعقاب الهجوم الذي شُن على مجمع الأمم المتحدة المشترك في ١٩ حزيران/يونيه، قد أدى إلى تقويض الخطة الشاملة للحكومة الاتحادية بشأن النازحين في مقديشو.

### حماية الأطفال

٤٨ - جرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، توثيق نحو ٤٤٩ حالة من حالات الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال (٣٥٥ من الفتيان و ٦٥ من الفتيات)، ولا سيما اختطاف الأطفال وتجنيدهم وقتلهم وتشويههم. وقد أُبلغ عن معظم الحالات من مناطق الصومال

الجنوبية والوسطى. ومنذ بداية عام ٢٠١٣، استفاد ١ ١٠٠ طفل (٨٦٣ من الفتيان و ٢٣٧ من الفتيات) ممن كانوا مرتبطين سابقا بالقوات أو الجماعات المسلحة والأطفال ممن لديهم أوجه ضعف أخرى (بما في ذلك الذين يعيشون في الشوارع)، من برامج إعادة الإدماج. ومن بين هؤلاء الأطفال، التحق ١١٠ أطفال (٦٥ من الفتيان و ٤٥ من الفتيات) بالمدارس الرسمية، بينما التحق الباقون بالتدريب المهني.

٤٩ - وقد اجتمع الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح التابع لمجلس الأمن للمرة الثانية في عام ٢٠١٣ في ١٢ أيلول/سبتمبر. وخلال الاجتماع، كررت الحكومة الاتحادية، عن طريق وزارة الدفاع، تأكيد التزامها بالتوقيع على اتفاقية حقوق الطفل وإجراءات التشغيل الموحدة للتعامل مع الأطفال المرتبطين بالقوات/الجماعات المسلحة. وواصلت اليونيسيف العمل مع وزارة العدل من أجل التصديق على الاتفاقية. ويجري القيام بعملية إعداد الوثائق لتقديمها إلى البرلمان.

٥٠ - وفي أيلول/سبتمبر، شرعت الحكومة الاتحادية في تنفيذ حملة تهدف إلى توفير إمكانية الحصول على التعليم لمليون طفل وشاب. ويقدم كل من اليونيسيف واليونسكو وبرنامج الأغذية العالمي وشركاء آخرون الدعم إلى خطة السنوات الثلاث.

### تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة

٥١ - لا يزال تمكين المرأة ولا سيما مشاركتها في العمليات السياسية وعمليات المصالحة على الأصعدة الوطني والإقليمي والمحلي أمرا أساسيا لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال. وأدى الدعم المقدم بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك الدعم الذي قدمه الفريق المواضيعي التابع للأمم المتحدة، إلى إدماج الأحكام المتعلقة تحديدا بالمنظور الجنساني في جميع أهداف بناء السلام وبناء الدولة في ميثاق "الاتفاق الجديد". ويجري إعداد عملية شاملة لدعم وضع سياسة جنسانية وطنية وخطة العمل الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالاشتراك مع الحكومة الاتحادية.

٥٢ - ويعمل أعضاء الفريق المواضيعي المعني بالمسائل الجنسانية التابع للأمم المتحدة وكذلك فريق الشؤون السياسية والوساطة التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على بذل الجهود لوضع نهج مشترك من أجل تحديد نقاط الانطلاق الرئيسية لمشاركة المرأة في العمليات السياسية الوطنية واتخاذ القرار، لا سيما في السياق الحالي لتشكيل الدولة.

## العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس

٥٣ - لا تزال قدرات الحكومة والجهود التي تبذلها من أجل القضاء على العنف ضد النساء والفتيات محدودة للغاية. ولا تزال حالات الاغتصاب الموثقة منتشرة في جميع أنحاء البلد. وتتراوح نسبة الأطفال من هؤلاء الضحايا من ٣٠ إلى ٥٠ في المائة. وتتولى اليونيسيف تقديم الدعم لجميع الحالات المتعلقة بالأطفال الضحايا التي جرى التعرف عليها. وفي بونتلاندا، يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التدريب لأفراد الشرطة بشأن التعامل مع هذه الحالات على نحو يتسم بحسن الاستجابة للعنف القائم على نوع الجنس. وتعمل اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معا على إعداد دليل تدريبي للشرطة بشأن قضايا العنف القائم على نوع الجنس، وقضايا حماية الطفل في مجال المنع والاستجابة، بما في ذلك إجراء التحقيقات. وتعمل فرقة العمل المعنية بنقل الأشخاص النازحين على تدريب أفراد الشرطة، الذين سيجري نشرهم في الموقع الجديد للنازحين في دايناييل (بنادير)، بشأن العنف القائم على نوع الجنس وحماية الأطفال، من أجل تعزيز حماية النساء والأطفال.

٥٤ - وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال متابعة حالة الاغتصاب الجماعي المزعوم لامرأة تبلغ من العمر ١٩ عاما على أيدي جنود تابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مخيم مصلح في مقديشو. وتم الإعراب عن القلق البالغ إزاء الطريقة التي أجريت بها التحقيقات وأبلغ عن حدوث محاولات لتخويف الأشخاص ممن لهم صلة بالقضية.

٥٥ - وطلبت الحكومة الاتحادية من اليونيسيف المساعدة على وضع قانون للعنف الجنسي وبروتوكول للعنف القائم على نوع الجنس من أجل تعزيز مساءلة الحكومة والعمل المنهجي إزاء العنف الجنسي.

٥٦ - وأفادت سلطات "صوماليلاند" على نحو مثير للقلق بحدوث ٢٣٩ حالة اغتصاب خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وكان معظم الضحايا في جنوب ووسط الصومال من النساء والفتيات النازحات. وفي "صوماليلاند"، لم تقتصر الضحايا على النازحات في مستوطنات النازحين فحسب، وإنما كنّ أيضا من المجتمعات المحلية المضيفة، بما في ذلك بنات الأسر الغنية.

## دال - الحالة الإنسانية

٥٧ - رغم حدوث بعض التحسن، لا تزال الاحتياجات الإنسانية ضخمة والمكاسب ضعيفة. فللمرة الأولى منذ خمس سنوات، ينخفض عدد السكان الذين يعيشون في حالات

الأزمة والطوارئ، عن مليون شخص حيث يقدر عددهم بـ ٨٧٠ ٠٠٠ نسمة. وما زال هناك ٢,٣ مليون شخص إضافي يواصلون الكفاح لسد الحد الأدنى من احتياجاتهم الغذائية، وما زالوا عرضة للصدمات. ولا تزال معدلات سوء التغذية أيضا من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث يعاني ٢٠٦ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، بانخفاض عن عددهم الذي كان يبلغ ٢١٥ ٠٠٠ في كانون الثاني/يناير. وتشمل التحديات أيضا القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، وتفشي الأمراض والتزوح الذي طال أمده. وبحلول الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، أثر فيضان النهر في مقاطعتي جوهر وبلسد الواقعتين في محافظة شيبلي الوسطى على ما يقدر بـ ٢٣ ٤٠٠ شخص. وواصلت وكالات المعونة تقديم الدعم للجهود الرامية إلى ترميم التشققات في ضفتي النهر. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ضرب إعصار استوائي منطقة بونتلاندا لتعلن السلطات حالة الطوارئ الناجمة عن كارثة طبيعية في اليوم التالي. وأودت الأمطار الغزيرة والفيضانات الجارفة بحياة ما يقرب من ١٠٠ شخص إلى جانب الخسائر الواسعة النطاق في الماشية.

٥٨ - ويواصل العاملون في مجال المعونة الإنسانية تقديم المساعدة للأسر المعيشية على سد الاحتياجات الأساسية وبناء قدرتها على التكيف في مواجهة الصدمات، مع التركيز على سبل كسب الرزق والثروة الحيوانية والزراعة. وأجرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي مشاورات مشتركة على مستوى المحافظات وكفلت التخطيط القائم على المشاركة على مستوى القرى للاسترشاد به في الجهود المتعلقة بالقدرة على التكيف. وفي مدينة دولو في محافظة جدو، أدى هذا النهج إلى إصلاح الهياكل الأساسية الإنتاجية، بما في ذلك شبكات الري والطرق الفرعية. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٣، وفر برنامج النقد مقابل العمل فرص عمل مؤقتة لـ ٣٥ ٠٠٠ أسرة معيشية في الصومال، مما ضخ ٤,٤ ملايين دولار في أكثر المناطق ضعفا. وشملت الهياكل الأساسية التي تم إصلاحها ٢٢٠ قناة للري و ٧٦ طريقا فرعية و ٢٢٣ مستجما للمياه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد برنامج الأغذية العالمي ما يقرب من ٨٥٣ ٠٠٠ شخص شهريا، في مجالات شتى من بينها أنشطة تعزيز القدرة على التكيف.

٥٩ - وسجلت حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٨٠ حالة إصابة مؤكدة بشلل الأطفال، تم الإعلان عن معظمها خلال الأشهر الثلاثة الأولى التي أعقبت تفشي المرض في أيار/مايو. واستمرت منظمات المعونة في تنظيم حملات تطعيم جماعية استطاعت أن تصل إلى أكثر من ٤ ملايين شخص. ولم يتم الإبلاغ منذ ١٩ تموز/يوليه عن حالات إصابة جديدة في مقديشو، التي شهدت بداية تفشي المرض، مما يشير إلى أن الحملات كانت فعالة.

٦٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، سعى العاملون في الأنشطة الإنسانية إلى سد أخطر الثغرات في مجالي الصحة والتغذية التي نجمت عن انسحاب منظمة أطباء بلا حدود. وكانت المنظمة قد أشارت في وقت سابق إلى تعرض موظفيها إلى هجمات وإفلات مرتكبي هذه الهجمات من العقاب مما جعلها تعلن انسحابها في ١٤ آب/أغسطس. وكانت منظمة أطباء بلا حدود تقدم المساعدة لـ ٢٠ مرفقا صحيا، يقع العديد منها في مناطق نائية من الصومال. وقد أعرب الشركاء عن اهتمامهم بمواصلة إدارة ١٤ مرفقا من المرافق التي رحلت عنها منظمة أطباء بلا حدود، بتكلفة تقدر بـ ١٤ مليون دولار سنويا. وتبذل الجهود حاليا للإفراج عن مبلغ ٣ ملايين دولار من الصندوق الإنساني المشترك لمدة ستة أشهر من أجل معالجة فجوة متبقية في التمويل بقيمة ٩,٦ ملايين دولار مطلوبة لمدة عام واحد.

٦١ - وقد عولج ما يزيد على ٦٠٠ مدني من إصابات ناجمة عن استخدام السلاح في مستشفيات تدعمها منظمة الصحة العالمية في مقديشو، بينما عولج ٢٥٠ مدنيا، من بينهم ١٥ طفلا دون سن الخامسة في مستشفى كيسمايو.

٦٢ - ووفقا لما أوردته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد عبر ما يصل إلى ٣٠.٠٠٠ شخص الحدود من إثيوبيا وكينيا خلال عام ٢٠١٣، وسجل انتقال ما يقرب من ٢١٠٠ شخص في أيلول/سبتمبر. والعديد من هذه التحركات موسمية أو مؤقتة. واستمر الشركاء في التأكيد على أن عمليات العودة يجب أن تكون طوعية، وأن الظروف لم تتوفر بعد لعمليات العودة على نطاق واسع. وفي هذا الصدد، وقع كل من وليام روتو نائب رئيس كينيا، وفوزية آدم يوسف نائبة رئيس وزراء الصومال، اتفاقا ثلاثيا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر في نيروبي بشأن عودة اللاجئين الصوماليين الطوعية إلى وطنهم. وشكلت لجنة مؤلفة من ممثلين عن كينيا والصومال ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للاتفاق على طرائق الإعادة إلى الوطن.

٦٣ - وقد تم حتى وقت كتابة التقرير، تدبير ٤٨ في المائة فقط من مبلغ ١,١٥ بليون دولار كانت قد طلبت من خلال النداء الموحد في عام ٢٠١٣. وتم توجيه هذه الأموال في المقام الأول لإنقاذ الأرواح، على الرغم من أن الاستثمارات الأساسية المتعلقة بالقدرة على التكيف ما زالت في حاجة إلى تعزيز.

## هاء - الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية

٦٤ - جلب إطلاق الاتفاق الصومالي تعهدات بمبلغ ٢,٤ بليون دولار - بعضها سابق والآخر جديد. ويوفر الاتفاق إطارا استراتيجيا شاملا لتنسيق الجهود السياسية والأمنية والإنمائية لأنشطة بناء السلام وبناء الدولة في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦.

وأدرجت الأولويات الإنمائية "لصوماليلاند" في الاتفاق الشامل من خلال ترتيب خاص "لصوماليلاند"، يرتبط بالخطة الإنمائية الوطنية "لصوماليلاند".

٦٥ - كما قامت الحكومة الاتحادية بإعداد خطة للإنعاش الاقتصادي (انظر الفقرة ٣٠) تركز على إصلاح وتوسيع الهياكل الأساسية الحيوية؛ وإيجاد فرص عمل وتنمية المهارات؛ ووضع الأطر القانونية والتنظيمية، وبناء القدرات في المؤسسات الرئيسية لإدارة الموارد الطبيعية.

٦٦ - ودعما للاتفاق الصومالي، أطلقت الأمم المتحدة صندوقا ائتمانيا متعدد الشركاء يقف إلى جوار مرفق التمويل الخاص القائم حاليا والصندوقين الائتمانيين للبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي المصممين حديثا. وتندرج هذه الآليات كلها في إطار الترتيبات الإدارية الشاملة ومعايير الإبلاغ المشتركة المبينة في الاتفاق.

٦٧ - وما فتئت الدعوة فيما يتعلق بالتحويلات المالية الصومالية جارية منذ أن أعلن مصرف باركليز ومقره بريطانيا قراره قطع جميع الصلات التي تربطه بشركات تحويل الأموال الصومالية في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وكان مجموع التحويلات المالية يبلغ ١,٢ بليون دولار على الأقل في السنة ويشكل ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعتمد نحو ٤٠ في المائة من السكان على التحويلات المالية في الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والغذاء. ويساور المنظمات غير الحكومية وجماعات الدعوة قلق بالغ إزاء إمكانية أن تحذو مصارف دولية أخرى نفس الحذو وأن تقطع علاقاتها مع شركات تحويل الأموال الصومالية.

٦٨ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، قامت الحكومة الاتحادية بتعيين يسر أبرار لتكون أول سيدة تشغل منصب محافظ المصرف المركزي. وقدمت السيدة يسر استقالتها بعد سبعة أسابيع من توليها مهام منصبها وسط ادعاءات بأنها تعرضت لضغوط إجبارها على إجازة تجاوزات مالية. وتبرز هذه الحالة أهمية تعزيز إدارة المالية العامة، وإصلاح المصرف المركزي وكفالة تقديم الدعم المستدام والقابل للتنبؤ من المجتمع الدولي للمساعدة على بناء قدرة الحكومة.

## واو - اجزاءات المحددة الهدف

٦٩ - استمعت لجنة مجلس الأمن عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال وإريتريا أثناء المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ١٣ أيلول/سبتمبر، إلى إحاطة من منسق فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، بشأن مسألة التوجيهات التي تقدمها اللجنة للدول الأعضاء من أجل حظر الفحم الصومالي، المطلوب في إطار الحظر المفروض بموجب قرار المجلس

٢٠٣٦ (٢٠١٢). كما قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إحاطة للجنة بشأن الخيارات المتاحة من أجل اتباع نهج مسؤول من الناحية البيئية لإزاء تدمير الفحم المحظور.

٧٠ - وعملاً بالفقرة ٩ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣)، تلقى مجلس الأمن التقرير الأول للحكومة الاتحادية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

## زاي - تنسيق الجهود الدولية

٧١ - تحركت الأمم المتحدة بسرعة لمساعدة الحكومة الاتحادية في تنفيذ الاتفاق الصومالي، ولا سيما من خلال تقديم دعم عملي لآليات التنسيق الكلية وكذلك على المستويات التقنية في إطار كل هدف من أهداف بناء السلام وبناء الدولة. وتم رسمياً تدشين مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ومن المقرر أن يتبعه عقد أول اجتماع لمنتدى الشراكة الرفيع المستوى في موعد لاحق من العام في مقديشو.

## رابعا - الدعم اللوجستي المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٧٢ - من أجل تعزيز التنسيق، عقدت لجنة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال اجتماعهما الثالث على مستوى القيادة العليا في تشرين الأول/أكتوبر. وفي الوقت نفسه واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقديم الدعم اللوجستي للقوة العسكرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي يبلغ قوامها ١٧ ٧٣١ فرداً نظامياً التي تنتشر في القطاعات الأربعة في الصومال، بما في ذلك ١٧ ٢٧٨ فرداً عسكرياً، ووحدة من وحدات الشرطة المشكلة، و ٢٣٥ شرطياً. وقُدّم الدعم اللوجستي أيضاً إلى ١٧ موظفاً مدنياً تابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٧٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتسيير تناوب ١ ٧٠٠ فرد عسكري بروندي و ٢ ٩٣٠ فرداً عسكرياً أوغندياً و ٣ ٨١٠ فرداً عسكرياً كينياً داخل منطقة البعثة وخارجها.

٧٤ - وأجريت عملية مشتركة مع الاتحاد الأفريقي للتحقق من هوية الأفراد أثناء عمليات التناوب. وإضافةً إلى ذلك، خرج في إطار التناوب ما مجموعه ٣٧ ضابطاً أركان من مقر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بينما جرى نشر ٣٤ ضابطاً أركان في مقديشو.

٧٥ - وبدأ مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في توسيع معسكر لجنة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال/مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو، بحيث يستوعب ٩٠ سريراً إضافياً، وتشبيد مركز للقطاع، ومبانٍ جاهزة، وساحة

لوقوف السيارات في بايدوا. وبدأ أيضاً تشييد مركز للقطاع في بيلدوين. وفي باليدوغلي، بدأ المكتب في تشييد مركز للطيران وحظائر للطائرات.

٧٦ - وواصل المكتب أيضاً توفير المزيد من دعم دوائر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتضمن هذا الدعم توفير ٢٠٠ هاتف لمشروع ممول من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي. كما قام المكتب بتقديم دعم الربط الشبكي لدوائر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مقر البعثة الجديد في نيروبي.

٧٧ - وواصل المكتب توفير الدعم الطبي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، حيث نفذ ٣٥ عملية إجلاء طبي، ونقل، وإعادة نشر، ورحلات جوية لإعادة إلى الوطن، لـ ٦٣ فرداً من البعثة. وقدم المكتب أيضاً تدريباً في مرحلة ما قبل النشر وأثناء البعثة وغير ذلك من التدريب لما مجموعه ٤٢٩ فرداً من بعثة الاتحاد الأفريقي.

٧٨ - وبناء على عرض من حكومة تشاد بتزويد بعثة الاتحاد الأفريقي بطائرات هليكوبتر قتالية وخدمية، توجه فريق تقني مشترك بين الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي إلى تشاد في الفترة من ٨ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر لتقييم الطائرات والطواقم. ورغم أن طائرات الهليكوبتر كانت موجودة، فقد حدد الفريق وجود نقص في الأطقم المؤهلة.

٧٩ - وتعاهد المكتب بشأن طائرة خدمية واحدة وقام بنشرها في مقديشو في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في تنقل الأفراد بين نيروبي ومقديشو، وكذلك داخل القطاعات. وقام المكتب أيضاً بنقل ١٤ ناقلة أفراد مدرعة من قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إلى مقديشو. وقد وصلت هذه الناقلات إلى مقديشو في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وسيستخدمها مقر البعثة لتوفير الأمن لوحدة النقل الثقيل والوحدة الهندسية للبعثة وفي المهام الأمنية لمعسكر مطار مقديشو الدولي التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي.

٨٠ - وقام فريق دعم المعلومات المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والذي يديره مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي بإنشاء وجود دائم له في جميع القطاعات الأربعة للبعثة، من أجل تحسين توفير دعم الاتصال الاستراتيجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

٨١ - ولا يزال صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المنشأ لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يتسم ببالغ الأهمية بالنسبة للأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي. ولم تقدم إلى الصندوق ودائع إضافية منذ تقريره الأخير (S/2013/521). ويبلغ رصيد الصندوق غير المنفق في وقت إعداد هذا التقرير ٢١ مليون دولار.

## خامسا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

### توسيع وجود الأمم المتحدة في الصومال

٨٢ - حتى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، نشر في الصومال ما مجموعه ٣٢٩ موظفا دوليا من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ولا يزال تأثير الهجوم الذي وقع على الجمع المشترك للأمم المتحدة في ١٩ حزيران/يونيه يعيق قدرة الأمم المتحدة على العمل بكامل طاقتها في مقديشو. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، وافق فريق الإدارة العليا لفريق الأمم المتحدة القطري على مذكرة مفاهيمية بشأن إعادة فتح الجمعيات في مقديشو.

### إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

٨٣ - حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تم نشر ٥٤ موظفا في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بمن فيهم موظفون دوليون معينون على أساس دائم (٣٨ موظفا دوليا و ٧ موظفين مقدمين من الحكومات)، و ٩ موظفين دوليين معينين على أساس مؤقت، و ١٨ موظفا وطنيا. ومن إجمالي عدد الموظفين الدوليين المعيّنين على أساس دائم، نشر ٣٧ موظفا في مقديشو، و ٤ في غاروي، و ٣ في نيروبي. وتولت فتحة سرور نائبة الممثل الخاص في الصومال، مهام منصبها في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

٨٤ - وافتتحت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مكتبا ميدانيا في بيدوا في ٩ أيلول/سبتمبر ومكتبا ميدانيا في كيسمايو في ١١ أيلول/سبتمبر، مما أتاح للبعثة إشراك المحاورين المحليين في الميدان ورصد التطورات. ونشر موظف دولي في كل من هذين الموقعين بصفة رئيس المكتب الإقليمي بالنيابة. وواصلت البعثة توسيع وجودها وتعزيز قدرات المكتب وأمنه وأماكن الإقامة من أجل نشر عدد إضافي من الموظفين. ونتيجة لاعتراض "صوماليلاند" على ولاية البعثة، لم ينفذ مكتب البعثة في هرجيسة أي عمل فني يتصل بولاية البعثة.

### الاندماج

٨٥ - في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، وافقت كيانات الأمم المتحدة في الصومال على إعادة مواءمة المبادرات القائمة والجديدة مع الاتفاق الصومالي ومناهجه التنسيقية وعملت منذ ذلك الحين على وضع الإطار الاستراتيجي المتكامل بالاستناد إلى أولويات الاتفاق.

٨٦ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري التعاون الوثيق في مجالات الحوكمة، واستعراض الدستور، والانتخابات، وسيادة القانون، والأمن، والمقاتلين السابقين. ولا تزال المشاورات جارية لوضع الصيغة النهائية لتكوين فريق الدعم الدستوري المتكامل، بغية جعله منتدى للتعاون بين جميع الأطراف المعنية دعماً لاستعراض الدستور. وتحول الفريق المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع للبعثة حالياً إلى هيكل متكامل تماماً يضم موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي داخل أقسام الشرطة والعدالة والإصلاحات.

### سلامة الموظفين وأمنهم

٨٧ - ظلت البيئة التشغيلية تتسم بحالة مكثفة من انعدام الأمن، مع تعرض الأمم المتحدة والدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين لتهديدات عديدة، أدت إلى جانب الحالة الأمنية الكلية في البلد إلى إعاقة الفعالية التشغيلية للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري.

٨٨ - وفي أعقاب الهجوم الذي وقع على مجمع الأمم المتحدة المشترك في ١٩ حزيران/يونيه في مقديشو، بذلت الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية جهوداً حثيثة لتعزيز التدابير الأمنية وتحليل المعلومات وإجراءات التنسيق. ويجري حالياً على وجه الخصوص، اتخاذ تدابير مشتركة لتحسين الترتيبات الأمنية في منشآت الأمم المتحدة، على طول طريق المطار وفي فيلا صوماليا بإنشاء طبقات متعددة من النقاط الأمنية الثابتة والدوريات المتنقلة التي تنفذها القوات الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. واستمر التدريب في مجال أمن الموظفين بوتيرة المعتادة بالنسبة لجميع الموظفين قبل نشرهم في الصومال.

٨٩ - ويجري إدخال تحسينات كبيرة على مجموعات فريق الأمم المتحدة القطري في مقديشو خارج المطار الدولي من أجل تحقيق معيار الأمن اللازم. ويتوقع أن يبلغ معظم المجموعات معياراً أمنياً مناسباً يسمح بنشر الموظفين خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤. وقد خضع المجمع الرئيسي للأمم المتحدة داخل المطار لتحسينات عدة. ولا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تؤمن المحيط الخارجي للمطار، ويتوقع أن تتمكن من نشر قوات وقدرات إضافية في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٢٤ (٢٠١٢)، من أجل وضع وصيانة الهياكل الأساسية الأمنية والمواقع الدفاعية وقواعد التشغيل الأمامية اللازمة لقوة الرد السريع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن بزيارة مقديشو لتقييم الحالة والتشاور مع الشركاء على أرض الواقع.

٩٠ - وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك مواطن ضعف خطيرة في أمن الأفراد على مختلف المستويات. وقد بدأ التخطيط لنشر وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٢٤ (٢٠١٣). ونشرت بعثة استطلاع يقودها مكتب الشؤون العسكرية في مقديشو في الفترة من ١١ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيجري إطلاع مجلس الأمن على الاحتياجات المحددة لوحدة الحراسة المذكورة.

## سادسا - ملاحظات

٩١ - يواصل الصومال إحراز تقدم نحو توسيع وتوطيد سلطة الدولة على الرغم من التحديات الأمنية والسياسية الكبيرة. ويجري تطوير مؤسسات الدولة على قدم وساق. وفي مقديشو، بدا من الواضح تماما بزوغ فجر عصر جديد على الرغم من العديد من التحديات، بعودة أعمال البناء والحياة الاجتماعية إلى الظهور على نحو لم يعرف من قبل. وقد ثبت أن شراكة المجتمع الدولي تنسم بأهمية بالغة في هذا العصر من تجدد الأمل والتفاؤل.

٩٢ - وفي هذه المرحلة الجديدة، يوفر الاتفاق الصومالي إطارا شاملا ومبتكرا للجهود الدولية لدعم الجهود التي تتولى الصومال زمام أمرها. وإنني أحث الشركاء على الوفاء بالتعهدات التي التزموا بها في بروكسل وموامة أنشطتهم مع أولويات الصومال.

٩٣ - بيد أنه لا يزال أمامنا طريق طويل نحو تحقيق الاستقرار في الصومال. ولكني مع ذلك لا أزال متفائلا من الزخم المتجدد الناجم عن قيام الحكومة الاتحادية بتعزيز المصالحة الوطنية ومبادرات التوعية في مختلف أنحاء البلد. ويجب الحفاظ على هذا الزخم والاعتماد عليه. وتنسم العملية المتواصلة لتشكيل الإدارات الإقليمية ببالغ الأهمية لإقامة نظام اتحادي في البلد، على الرغم من أن ذلك لا يزال مقترحا صعب التنفيذ. ويتسم عامل الوقت بأهمية حاسمة. وإنني أهاب بالحكومة الاتحادية أن تضاعف جهودها لمواصلة التواصل مع المناطق واحتتام عملية مراجعة الدستور في أسرع وقت ممكن، بما في ذلك تشكيل الولايات الاتحادية. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم الصومال في هذا المسعى الحاسم.

٩٤ - وما فتئت الحكومة الاتحادية تطالب الأمم المتحدة بتقديم المساعدة السياسية والفنية للتحضير للانتخابات في عام ٢٠١٦، بما في ذلك عن طريق دعم الجهود التي تقودها الصومال لإعادة النظر في الدستور المؤقت، وتشكل الولايات الاتحادية وإجراء استفتاء وطني على الدستور النهائي. وتعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع شركائها الدوليين لتقديم كل مساعدة ممكنة.

٩٥ - وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت، فإن الصومال لا يزال يواجه تحديات أمنية كبيرة في كل من مقديشو والمناطق الواقعة خارجها. وإني ما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء فقدان الزخم في المعركة ضد متمردي حركة الشباب. وعلى الرغم من أن حركة الشباب قد أضعفتها الانقسامات الداخلية، فإنه ينبغي أن لا تعطى فترة راحة للانتعاش وإعادة تنظيم صفوفها. ويعتبر الهجوم الانتحاري الأخير في المركز التجاري "ويست غيت" في نيروبي، والاعتداءات المستمرة وعمليات القتل المستهدف داخل الصومال بمثابة تذكير صارخ بالخطر الذي تمثله حركة الشباب أكثر من أي وقت مضى.

٩٦ - وإنني أشيد بالحكومة الاتحادية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبالقوات الإثيوبية لما بذلته من جهود كبيرة في استقرار الحالة الأمنية في الصومال ضد استمرار التهديدات والهجمات غير المتكافئة التي تشنها حركة الشباب. وإني أشعر بعمق تضحياتها. ولا يزال المجتمع الدولي ملتزما بتقديم الدعم لها في تحقيق السلام والاستقرار في الصومال. ويعتبر القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣). بمثابة شهادة على تصميم المجتمع الدولي على دعم العمليات الأمنية في الصومال حتى يتحقق الاستقرار. وإني أود أن أعرب عن امتناني العميق للاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء الدوليين للدعم الذي يقدمونه لبعثة الاتحاد الأفريقي. وأود التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق المكاسب الأمنية إلا من خلال تنفيذ استراتيجية متكاملة تجمع بين المشاركة السياسية ودعم بناء السلام، وسيادة القانون والتنمية.

٩٧ - وأود أيضا أن أشيد بالبلدان المانحة والشركاء الآخرين للدعم الذي لا يزالون يقدمونه إلى الحكومة الاتحادية من أجل بناء المؤسسات الأمنية. ويجب علينا المحافظة على هذه الجهود وتزويد قوات الأمن الوطني بالمعدات وبمناصر التمكين اللازمة لمواصلة القتال ضد المتمردين. وعندما تسعى الحكومة الاتحادية لامتلاك زمام هذه العملية، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده لتطوير هذه المؤسسات وتمكين الحكومة الاتحادية من أن تتولى تدريجيا جميع المسؤوليات الأمنية. وإني، تحقيقا لهذه الغاية، أشجع جميع الجهات المانحة على تقديم مساهمات غير مشروطة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في دعمها للجيش الوطني الصومالي في عملياته المشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي وفقا للقرار ٢١٢٤ (٢٠١٣). وأكرر تأكيد أهمية امتثال هذا الدعم امتثالا كاملا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

٩٨ - وتضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بدور رئيسي في دعم تنفيذ القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣) من خلال تحقيق التزام بين الجهد العسكري والعمليات السياسية وبناء السلام، وكفالة تنسيق الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية، وبعثة الاتحاد الأفريقي

والشركاء الدوليون الآخرون تنسيقاً جيداً، بما في ذلك من خلال الآليات المنشأة بموجب اتفاق "العهد الجديد".

٩٩ - وإني أهيب بالدول الأعضاء، وفقاً للفقرة ٢٨ من قرار مجلس الأمن ٢١٢٤ (٢٠١٣)، أن تلتزم بحظر الفحم على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٣). وقد كلفت ممثلي الخاص بالعمل مع الحكومة الاتحادية والدول الأعضاء للتوصل إلى حل شامل لاستمرار إنتاج الفحم الصومالي وتصديره بصورة غير قانونية.

١٠٠ - إن تحديات بناء السلام وبناء الدولة كثيرة ومتعددة الأوجه. وثمة حاجة ملحة لبناء مؤسسات تخضع للمساءلة وتلتزم بالشفافية وتكون شاملة للجميع في كل من القطاعين العام والخاص، وتعزيز هذه المؤسسات. وبدون القدرة المؤسسية اللازمة وتحسين إدارة المالية العامة، فإن الحكومة الاتحادية لن تكون قادرة على تقديم الخدمات التي يتوقعها منها شعب الصومال الذي عانى طويلاً. ويمكن أن تؤدي خيبة أمل الجمهور إلى تعريض التقدم المحرز حتى الآن للخطر. ولذلك، فإنني أناشد المجتمع الدولي أن يقدم للصومال كل ما في وسعه من مساعدة لتمكينه من المضي قدماً.

١٠١ - وإني أرحب بالجهود التي يبذلها الشعب الصومالي وحكومته لإعداد الاتفاق الصومالي. فإن من شأن إقرار الاتفاق أن يبعث بإشارة هامة على أن المجتمع الدولي مستعد للعمل بشكل مختلف في الصومال وأنه سيدعم الحكومة الاتحادية لقيادة الصومال من حالة الضعف التي يمر فيها. ويكمن التحدي الآن في تحقيق أولويات كل من هدف بناء السلام وبناء الدولة، فضلاً عن كفالة الالتزام بمبادئ الشراكة. ونظراً لأن هذا الاتفاق هو الأول من نوعه، فإن توقعات الصومال وشركائه الدوليين بشأن تنفيذه في الوقت المناسب وبطريقة منسقة مرتفعة. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للقيام بدورها.

١٠٢ - وتتيح الانتخابات الرئاسية غير المباشرة المقبلة في بونتلانند فرصة للنهوض بالحكم الرشيد فيها. وإن من شأن الاضطلاع بعملية شفافة وذات مصداقية أن يساعد على تعزيز المصالحة في المنطقة. وإني أحث سلطات وشعب بونتلانند على كفالة الاضطلاع بعملية سلمية يؤمن بها جميع أصحاب المصلحة.

١٠٣ - وإني أرحب بتعهد الحكومة الاتحادية بوضع حقوق الإنسان في صلب برامجها الإصلاحية، وأحثها على تنفيذ ذلك التعهد. ويشكل اعتماد خارطة الطريق بشأن حقوق الإنسان لما بعد المرحلة الانتقالية خطوة هامة إلى الأمام. وتمس الحاجة الآن إلى تحويلها من تعهد سياسي إلى خطة عمل وطنية. وينبغي أيضاً أن يتم إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان ووزارة لحقوق الإنسان. وفي حين أن بعثة الأمم المتحدة ستقدم المساعدة إلى الحكومة

الاتحادية في تنفيذ خارطة الطريق، فإنني أهيب بالجهات المانحة أن تقوم بدورها في تقديم الدعم. ويتسم تمثيل المرأة ومشاركتها بشكل كامل بأهمية حاسمة لتحقيق السلام والتنمية المستدامة. ولذلك، فإنني أهيب بالحكومة الاتحادية أن تكفل صون حقوق الإنسان للمرأة وتعزيزها في جميع الاستراتيجيات والسياسات والقوانين.

١٠٤ - وقد انخفض عدد الناس الذين يعيشون أزمة الأمن الغذائي في الصومال للمرة الأولى منذ خمس سنوات إلى أقل من ١ مليون نسمة. بيد أن الاحتياجات لا تزال هائلة ولا يزال من الضروري توسيع نطاق المساعدات في جميع أنحاء البلد لتعزيز المكاسب التي لا تزال هشة. ولا يزال النداء الإنساني للصومال يعاني نقصاً في التمويل، الذي تحول إلى عدم كفاية التمويل للبرامج المتعلقة بالقدرة على المرونة اللازمة لكسر حلقة الأزمة الإنسانية والاستجابة لها. وإنني أحث شركاء الصومال على تجديد دعمهم للنداء الإنساني الثلاثي السنوات لبناء قدرات المجتمعات المحلية والسلطات الصومالية على منع الكوارث الإنسانية في المستقبل. كما أدعو جميع الأطراف الفاعلة لتسهيل الوصول الآمن الذي من شأنه أن يتيح لجميع الصوماليين المحتاجين، ولا سيما الأطفال، إمكانية تلقي المساعدة الإنسانية بما في ذلك اللقاحات الحيوية ضد شلل الأطفال وأمراض أخرى.

١٠٥ - وأختتم بالإشادة بنيكولاس كاي ممثلي الخاص، وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفريق الأمم المتحدة القطري لعملهم الشاق المتواصل. وإنني أقدر التوضيحات التي يبدلوها من أجل قضية السلام في الصومال تقديراً بالغاً. وأود أيضاً أن أشكر الحكومة الاتحادية والاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والبلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية على دعمهم المتواصل لعملية السلام في الصومال. ويجب أن نعتمد على الشعور بالأمل الذي يبديه الشعب الصومالي وتعزيز شراكتنا ومضاعفة جهودنا لدعم شعب وحكومة الصومال.

